

الضغوط المتواصلة للترويكا الحاكمة في تونس تدفع المشيشي إلى تغيير فريقه الوزاري

إيقاف وزير البيئة يمهد لتعديل واسع يشمل وزارات السيادة



طفت على سطح المشهد السياسي التونسي مجددا دعوات إلى إجراء تعديلات وزارية مع مطلع العام القادم، وسط ضغوط متواصلة على رئيس الحكومة التي لم تمر على تأسيسها سوى فترة قصيرة، في خطوة يراها مراقبون بمثابة جولة حسم في خلاف الرئاسات الثلاث.

آمنة جبران

تونس - توقعت أوساط سياسية تونسية إجراء حكومة هشام المشيشي تعديلا وزاريا في الفترة القادمة، في ظل حالة الشغور في مناصب وزارية مثل وزارة الشؤون الثقافية، فضلا عن إيقاف وزير البيئة مصطفى العروي على خلفية قضية فساد في ما يعرف بملف النفايات الإيطالية.

وترى هذه الأوساط أن الترويكا الحاكمة (حزب قلب تونس - النهضة - الائتلاف الكرامة) التي تطالب منذ فترة بتغيير شكل الحكومة من حكومة كفاءات مستقلة إلى حكومة ذات صبغة سياسية، وجدت في حالة الشغور في وزارتي البيئة والثقافة، فرصة سانحة للضغط على المشيشي والدفع به نحو تعديل وزاري يستبعد فيه وزراء محسوبين على الرئيس قيس سعيد خاصة في الوزارات السيادية، وتعزيز الفريق الحكومي بوزراء مدعومين من الأحزاب الحاكمة.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن رئيس كتلة حزب قلب تونس بالبرلمان أسامة الخلفي قوله إنه "بداية من يناير القادم سيقع تعزيز الفريق الحكومي بوزراء جدد لهم برامج واضحة"، لافتا إلى أن "الفرغانات الحاصلة اليوم في العديد من الحقائب الوزارية لا يمكن إلا أن تضعف الأداء الحكومي".



حاتم المليكى
الصراع دائر اليوم
بسبب وزارتي
الداخلية والعدل

ويبين الخلفي أن "التعديل الحكومي يجب أن يشمل الحقائب الوزارية التي حصل فيها شغور على غرار وزارة الشؤون الثقافية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة وبعض الوزارات الأخرى التي قد يتبين لرئيس الحكومة ضرورة التغيير فيها بحثا عن المزيد من الكفاءة".

ومن المرجح حسب تقارير إعلامية محلية أن يرضخ المشيشي لضغوط الأحزاب الحاكمة بهدف تعزيز حزامه السياسي، وتوقعته هذه التقارير أن يشمل التعديل -على غرار وزارة الثقافة

والبيئة- وزارات الداخلية والعدل والمالية والفلاحة والصحة.

ومن شأن هذه الخطوة أن تفاقم التوتر بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية، حيث يمتلك الرئيس قيس سعيد حصة مهمة في الحكومة من خلال تعيينه ووزراء السيادة (الدفاع والداخلية والعدل).

ويبرر حزب قلب تونس الحاجة إلى تعديل وزاري في ضوء فشل أداء وزراء في مهامهم، وهو ما زاد من إرباك حكومة المشيشي التي تواجه تحديات غير مسبوقة على أكثر من جبهة. وأوضح صادق جينون الناطق باسم حزب قلب تونس لـ"العرب" أن "الدعوة إلى إجراء تعديل ناتى في إطار تقييم أداء الحكومة بعد مرور مئة يوم على تشكيلها".

وأعرب جينون عن مساندة حزبه لحكومة المشيشي، مستنكرًا "في ظل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة، لم يعد هناك مجال للحلول الترقيعية، وأرتأينا أنه من الأنسب أن يكون هناك نظر في هيكلية الحكومة حتى تكون في مستوى التحديات".

وفيما ذكر الخلفي أن التعديل سيجرى في شهر يناير المقبل، قال جينون إن تاريخ التعديل غير محدد، وأن رئيس الحكومة هو صاحب الشأن في هذا الأمر. وتابع "سنطرح على المشيشي مسألة التعديل حسب تقييم الحزب، و يبقى القرار بيده"، واعتبر أنه من دوافع التعديل غياب الانسجام داخل الفريق الحالى بسبب وجود وزراء عيّنهم الرئيس.

هل يصمد المشيشي أمام الضغط المستمر؟

تحت ضغوط الشارع في ظل توسع حالة الإحترق الاجتماعي تنديدا بتردي الأوضاع المعيشية.

وأشار النائب المستقل حاتم المليكى في تصريح لـ"العرب" إلى أنه "بالنسبة إلى دعوة قلب تونس لإجراء تعديل وزاري فهو مطلبه منذ بداية تشكيل الحكومة، ولا يستند إلى منطق التقييم في أداء وزاراتها".

وبرأيه فإن "قلب تونس غير مقتنع بحكومة الكفاءات ويمارس الإبتزاز لإجراء تعديل حكومي بمنطقة المحاصصة". ورغم إقراره بأن التعديل منطقي في حالة وجود شغور في حقائب وزارية، إلا أن المليكى يشير إلى رغبة الأحزاب في تغيير شكل الحكومة من حكومة كفاءات إلى حكومة سياسية بهدف السيطرة على الوزارات السيادية وبشكل خاص وزارة الداخلية.

ولفت إلى أن "الصراع اليوم دائر بسبب وزارة الداخلية، وهي الوزارة الأهم نظرا لإثارة قضايا تتعلق بسياسيين خاصة في الأوتة الأخيرة". وتابع "المعركة اليوم بخصوص وزارة الداخلية ووزارة العدل، حيث أن كل طرف يريد أن يضع يديه عليهما حتى يضغط ويتز ويسانم بالمفاتيح".

وفي تقدير المليكى، "إذا وقع الائتلاف على حكومة الكفاءات وإدراج وزارات السيادة في إطار منطق المحاصصة الحزبية فهذا يعني أن حكومة المشيشي بعيدة كل البعد عن الاستحقاقات الحقيقية، وسيكون من الصعب عليها الاستمرار وستدخل في طريق مسدود".

تأجيل العودة المدرسية أمر وارد في تونس بسبب كورونا

خالد هدهوي

تونس - يزداد الوضع الوبائي في الأوساط التونسية سوءا مع الارتفاع غير المسبوق لعدد الإصابات بكوفيد -19، ما خلق الكثير من الغموض بشأن إقرار العودة إلى مقاعد الدراسة بعد نهاية عطلة رأس السنة الميلادية، وسط تحذيرات متتالية من خبراء الصحة بالمزيد من الالتزام بالإجراءات توقيا من الإصابة بالفايروس.

وأكدت المتحدثة باسم وزارة الصحة ومديرة المعهد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة نضاف بن علي، أن اللجنة العلمية لمجابهة فايروس كورونا بصدد تقييم الوضع الوبائي وتعديل البروتوكولات الصحية، مبرزة أن تأجيل العودة المدرسية من عمده يعتمد على مدى تطور الوضع الوبائي وتقييم اللجان العلمية.

وأضافت بن علي، مساء الأربعاء، في تصريحات لإذاعة محلية، أن "التدريس عن بعد أو الاعتماد على التجارب الغربية في ما يخص مجابهة فايروس كورونا في المؤسسات التربوية لا يمكن تطبيقه في تونس باعتبار الإمكانيات المحدودة في بلادنا".

وبيّنت بن علي أن فايروس كورونا مسيطر حاليا على كل الفايروسات الأخرى، ولا يوجد أي إصابات بفايروسات نزلة البرد أو ما يسمى محليا بـ"القرين"، وفق تعبيرها.

وقالت إن "كل أعراض نزلة البرد العادية والقرين هي حالات مشتبه في إصابتها بفايروس كورونا، وأن جميع أعراض الإصابة بفايروس كورونا تشبه القرين"، داعية كل الذين يشكون من هذه الأعراض التوجه إلى أقرب مركز طبي وإجراء التحليل.

وفي ظل الوضع الراهن الذي تغذيه الأزمة الاقتصادية والاقتصادية، يصعب تطبيق الإجراءات الخاصة بالتعليم عن بعد، نظرا لعدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ على مستوى امتلاكهم لأجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الإنترنت أو الهواتف الذكية التي تمكنهم من متابعة الدروس عن بعد.

وأفاد الدكتور سهيل العلوي، المستشار لدى منظمة الصحة العالمية، بأن "مسألة استمرار التعليم مهمة جدا

تونس - يزداد الوضع الوبائي في الأوساط التونسية سوءا مع الارتفاع غير المسبوق لعدد الإصابات بكوفيد -19، ما خلق الكثير من الغموض بشأن إقرار العودة إلى مقاعد الدراسة بعد نهاية عطلة رأس السنة الميلادية، وسط تحذيرات متتالية من خبراء الصحة بالمزيد من الالتزام بالإجراءات توقيا من الإصابة بالفايروس.

وأكدت المتحدثة باسم وزارة الصحة ومديرة المعهد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة نضاف بن علي، أن اللجنة العلمية لمجابهة فايروس كورونا بصدد تقييم الوضع الوبائي وتعديل البروتوكولات الصحية، مبرزة أن تأجيل العودة المدرسية من عمده يعتمد على مدى تطور الوضع الوبائي وتقييم اللجان العلمية.

وأضافت بن علي، مساء الأربعاء، في تصريحات لإذاعة محلية، أن "التدريس عن بعد أو الاعتماد على التجارب الغربية في ما يخص مجابهة فايروس كورونا في المؤسسات التربوية لا يمكن تطبيقه في تونس باعتبار الإمكانيات المحدودة في بلادنا".

وبيّنت بن علي أن فايروس كورونا مسيطر حاليا على كل الفايروسات الأخرى، ولا يوجد أي إصابات بفايروسات نزلة البرد أو ما يسمى محليا بـ"القرين"، وفق تعبيرها.

وقالت إن "كل أعراض نزلة البرد العادية والقرين هي حالات مشتبه في إصابتها بفايروس كورونا، وأن جميع أعراض الإصابة بفايروس كورونا تشبه القرين"، داعية كل الذين يشكون من هذه الأعراض التوجه إلى أقرب مركز طبي وإجراء التحليل.

وفي ظل الوضع الراهن الذي تغذيه الأزمة الاقتصادية والاقتصادية، يصعب تطبيق الإجراءات الخاصة بالتعليم عن بعد، نظرا لعدم تكافؤ الفرص بين التلاميذ على مستوى امتلاكهم لأجهزة الكمبيوتر المرتبطة بشبكة الإنترنت أو الهواتف الذكية التي تمكنهم من متابعة الدروس عن بعد.

وأفاد الدكتور سهيل العلوي، المستشار لدى منظمة الصحة العالمية، بأن "مسألة استمرار التعليم مهمة جدا

الاتصالات الخارجية تخرج الرئيس الجزائري من عزلته

صابر بليدي

الجزائر - تلقى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون دعوتين من رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لزيارة روما والدوحة بعد تماثله للشفاء، لتكون بذلك الدعوة الثالثة من نوعها، وهو ما سيزيح عنه حالة العزلة التي رافقته خلال الأسابيع الأخيرة بسبب وعكته الصحية وظهور أصوات معارضة لاستمراره في قصر المرادية.

وأعرب رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي عن أمنيته بأن تسمح الظروف الصحية للرئيس تبون لأن يكون حاضرا ومشارفا برفقته على أشغال الاجتماع الرابع للندوة الحكومية المشتركة بين البلدين، المزمع انعقادها في روما خلال الأشهر القادمة من العام الجديد.

وتعد هذه الدعوة غير المباشرة هي الثالثة من نوعها التي وصلت للرئيس تبون خلال الأيام الأخيرة من طرف رؤساء وقادة دول، فبعد دعوة الرئيس التونسي قيس سعيد، أردفتها دعوة من الشيخ تميم، وهو ما يفسح له المجال للخروج من العزلة التي وجد نفسه فيها منذ تواريخها

عن الأنتظار بسبب وعكة صحية أصيب بها في منتصف أكتوبر الماضي. وتبكت الدعوات يكون الرئيس تبون قد أكد لخصومه في المعارضة والسلطة على مكانته الرسمية على رأس البلاد، وأنه هو الذي يتم التعامل معه كمثل أعلى مؤسسة في الدولة، بعد تعالي أصوات تدعو إلى تفعيل الشغور الرئاسي والنزاهة إلى انتخابات رئاسية مبكرة، بعد عجزه عن أداء مهامه الدستورية.

وتذكر كونتي، في رسالة لتبون، أنه "تلقى بارتياح نبأ تماثله للشفاء من خلال الرسالة المصورة التي بثت منتصف ديسمبر الجاري، وأنه يأمل أن يعود إلى الجزائر في صحة جيدة، كما أنه متفائل بشأن تحسين وضعه الصحي".

وتعد هذه الدعوة غير المباشرة هي الثالثة من نوعها التي وصلت للرئيس تبون خلال الأيام الأخيرة من طرف رؤساء وقادة دول، فبعد دعوة الرئيس التونسي قيس سعيد، أردفتها دعوة من الشيخ تميم، وهو ما يفسح له المجال للخروج من العزلة التي وجد نفسه فيها منذ تواريخها

التي أجراها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لوجي دي مايو، والتي توجت بتوقيع البلدين على مذكرة مهمة تقضي بإرساء حوار استراتيجي حقيقي حول العلاقات الثنائية والمسائل السياسية والأمن الشامل". وتابع "سنتكون سنة 2021 مستقون سنة مفصلية بالنسبة لمستقبل المجتمع الدولي، إذ يجب على بلدينا أن يرفعا معا تحديات مشتركة، منها ما هي دولية الصحة، والتغيرات المناخية، والإنعاش الاقتصادي، أو إقليمية بدءا بالمناخ ولبينا ومنطقة الساحل، وأن إيطاليا تعزز إقامة شراكة جديدة مع أفريقيا، وبناء مقاربة متجددة للاتحاد الأوروبي نحو القارة والمتوسط الجاور".



وأولت رسالة رئيس الحكومة الإيطالي أهمية قصوى لمستقبل العلاقات بين البلدين، كما أباتت عن رغبة ملحة في إرساء قواعد الاستقرار السياسي في الجزائر، من خلال الرهان على دور الرئيس تبون، بدءا من الدعم الذي أولته له روما منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر 2019، رغم المآخذ التي أثيرت آنذاك على الاستحقاق الرئاسي في الداخل والخارج.